ولا حجة فيهما اما الاول فلاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قوله بدا لهم من تلك القلوص بداء وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنعه هذا كون القسم انشاء لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البدا الذي بدا لهم كذا في المغني واما الثاني فلما يأتي وقيل تقع ان علق عنهما فعل قلبي بمعلق وقال الدماميني تبعا للمغني تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والاية الثالثة لان الاسناد ح في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لي جواب اقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اه فالاقوال اربعة وصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها قوله يخرج المبتدا اورد عليه انه يدخل في قوله او مؤول به فان زيد من زيد قائم اسند اليه مؤول بالفعل واجاب بعض بان المتبادر من قوله اسند اليه فعل او مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط لا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه قوله واصلي الصيغة النائب عن الفاعل ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما ان من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح ان صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم اما على القول بانها صيغة اصلية فيحتاج الى ابدال قولنا اصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل قوله صفة المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة وهي

قوله انه اي المبتدا

الصفة

الصفة الجامدة المؤولة بالمشتق كاسد بمعنى شجاع قوله او مصدر لعله اراد به ما يشمل اسم المصدر فالمصدر نحو اعجبني ضرب زيد الامير واسمه نحو اعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف نحو اعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو افي الدار زيد وهذا بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه قوله احكام اي سبعة بحسب ما ذكره المص والشارح لكن من احكامه ما لم يذكر كوحدته فلا يتعدد الفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو والمجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد في اجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل في اجزائه واما قوله فتلقفها رجل رجل فالاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا اي متناوبين فحذف الفاعل واقيم الحال مقامه قوله باضافة المصدر اي بالمصدر المضاف او التسبيبية ليجري كلامه على الاصح من ان العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر او الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الى ان المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد او شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا قوله نحو او الباء الزائدة مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما توعدون قوله بما لاقت فالباء زائدة وما فاعل بياتيك وجملة والانباء تنمى اي تشيع حالية قوله على محله جريه على احد قولين مبني على عدم اختصاص المحلي بالمبنيات والجمل والا بعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب في اخر الكلمة وهذا قول الاكثر والثاني انه تقديري لا محلي تبعا على حقا في المحلي بما ولا يقول الرضي معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لا يقتضيه ان المحلي لا يكون في المعرب تماهنا وفرقهم بين المحلي والتقديري بان المانع

هيهات